اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 46

16– 22 نوفمبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

نفت ممارستها أي ضغوط على المقاولين لتخفيض قيمة مستحقاتهم .. «نخيل» تتوصل لاتفاق نهائي مع الدائنين التجاريين ديسمبر المقبل

توقع شركة نخيل العقارية اتفاقا نهائيا مع دائنيها التجاريين خلال شهر ديسمبر المقبل، لتغلق بذلك ملف المستحقات المتأخرة البالغة نحو 10 مليارات درهم والتي تعمل الشركة على تسويتها منذ شهر مارس من العام الماضي، بحسب مديرين تنفيذيين بشركات مقاولات. وقال المتحدث الرسمي باسم شركة نخيل العقارية إن الشركة حصلت على موافقات 90% من مجموع الذمم الدائنة والمطالبات المستحقة للدائنين التجاريين لتبقى الشركة في حاجة إلى موافقات إضافية بنسبة 5% فقط لاستكمال النصاب القانوني الكافي لتوقيع الاتفاق النهائي لتسوية المديونيات بنهاية العام الجاري. ونفى المتحدث باسم الشركة أن تكون "نخيل" قد اشترطت على دائنيها التجاريين تخفيض قيمة مستحقاتهم كشرط أساسي لتعجيل السداد. ومن جانبه، أفاد مصدر مسؤول بالشركة بأن شهادات الدفع الصادرة من الاستشاريين بالمشروعات العقارية لنخيل، تمثل مطالبات نهائية لم يتم التفاوض على تخفيضها خلال مفاوضات التسوية. وأكد أنه سيتم سداد 100% من مستحقات الدائنين التجاريين بواقع 40% نقدا و60% في شكل صكوك يتم إصدارها بعد حصول الشركة على موافقات 95% من الدائنين. وشرعت شركة نخيل العقارية خلال شهر مايو الماضي في تسديد أربعة مليارات درهم تمثل 40% من قيمة ديونها إلى نحو ألف من دائنيها التجاريين (المقاولين ووكالات الإعلانات والموردين) ويبلغ إجمالي مدفوعات الشركة لدائنيها التجاريين حتى الآن 3.4 مليار درهم. وكانت حكومة دبي قد تعهدت بتقديم تمويل جديد يبلغ نحو 9,5 مليار دولار (34,8 مليار درهم) منها 1,5 مليار دولار لدبي العالمية و8 مليارات دولار لشركة نخيل لتمويل العمليات التشغيلية ومواجهة الالتزامات المالية المترتبة على الشركتين تجاه الدائنين الماليين والتجاريين. وأشار المصدر إلى أن استئناف العمل في المشروعات العقارية بعد توقفها لفترة طويلة، يتم من خلال إبرام عقود جديدة مع المقاولين الذين يتم تكليفهم باستكمال هذه المشروعات وفق الأسعار الحالية السائدة في سوق البناء والإنشاءات في الدولة، على إن يتم سداد مستحقات المقاولين تباعا بحسب نسبة إنجاز المشروعات. وأوضح أن نخيل تتفاوض مع المقاولين في الوقت الراهن لتخفيض أسعار عقود تنفيذ المشروعات العقارية التي سيتم استكمالها لتتناسب مع أسعار مواد البناء الحالية والتي انخفضت بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، لافتا إلى أن إسناد المشروعات يتم على التوالي فور التوصل إلى اتفاق نهائي على الأسعار مع المقاولين.

تعليق

كانت "نخيل"، أعلنت عن اقتراب سداد كامل القيم النقدية والبالغة 4 مليارات درهم للدائنين التجاريين، تمهيداً لإصدار سندات بقيمة 6 مليارات درهم، كما كشفت عن البدء بسداد مطالبات الدائنين لما بعد نهاية نوفمبر، 2009 كما سددت كامل القيم التي تقل عن 500 ألف درهم .

المصدر: الاتحاد

الدولية

أوروبا تدعم أيرلندا بـ90 مليار يورو
صفحة 02 ◄

في قرار قد يجمّد 45 مليار دولار: الصين تلجم تدفق السيولة في السوق برفع احتياطي المصارف
صفحة 02 ◄

الاقليمية

انخفاض عدد الشيكات المرتجعة بنسبة 50%
صفحة 03 ◄

عائدات الحج ترتفع إلى 35 مليار ريال هذا العام
صفحة 03 ◄

المحلية

84 مليار درهم عقود البناء والإنشاءات في الإمارات 2010
صفحة 04 ◄

أسعار المستهلك بالدولة تسجل ارتفاعاً بنسبة 1,85% خلال أكتوبر
صفحة 04 ◄

22 نوفمبر 2010

أوروبا تدعم أيرلندا بـ90 مليار يورو

استجاب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لطلب الدعم المالي المقدم من أيرلندا والبالغ 90 مليار يورو، لتصبح ثاني بلد في منطقة اليورو يستفيد هذا العام من دعم مالي بعد اليونان. وأفاد بيان لوزراء مالية الاتحاد بعد اجتماع عاجل تزامن مع طلب دبلن رسميا الدعم المالي الأوروبي، أن المساعدة الكبيرة التي ستقدم إلى أيرلندا لإنقاذ قطاعها المصرفي "مبررة وترمي إلى ضمان استقرار منطقة اليورو". وأشاد المصرف المركزي الأوروبي برد السلطات الأوروبية، تماما كما فعل صندوق النقد الدولي الذي أبدى استعداده لتقديم مساهمته عن طريق قرض يمتد لأعوام عدة. ويرى المراقبون أن هذه الخطوة رسالة بعث بها الاتحاد الأوروبي إلى المستثمرين بهدف طمأنة الأسواق قبل افتتاحها صباح اليوم الاثنين. وفي بيان وزعه مكتبه الإعلامي في واشنطن، أشاد المدير العام لصندوق النقد دومينيك ستراوس كان "برد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في منطقة اليورو على طلب المساعدة المالية الذي تقدمت به الحكومة الأيرلندية بهدف ضمان الاستقرار المالي". وأوضح ستراوس كان أن "فريق صندوق النقد الدولي الموجود حاليا في أيرلندا لإجراء مقابلات تقنية سيباشر في الحال القيام بمحادثات سريعة حول برنامج اقتصادي مع السلطات الأيرلندية والمفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي". مساعدة دولية وكان رئيس الوزراء الأيرلندي براين كوين أعلن أن بلاده تقدمت إلى الاتحاد الأوروبي بخطة مساعدة دولية سيتم تحديد قيمتها البالغة أقل من 100 مليار يورو "خلال أسابيع قليلة"، وهو ما وافق عليه الاتحاد.

المصدر: **:** مكتوب

أيرلندا تسعى لعملية إنقاذ مالي دولية

قال وزير المالية الايرلندي بريان لينيهان ان أيرلندا ستسعى للحصول على إنقاذ مالي من مقرضين دوليين منهيا بذلك أسابيع من التكهنات بأن بلاده ستحتاج إلى مساعدة لدعم بنوكها وتسهيل الحصول على تمويل حكومي رخيص. وقال "سأوصي الحكومة بأنه ينبغي أن نطلب برنامجا (للمساعدة) ونجري مفاوضات رسمية." وقال أن خطة لإعادة هيكلة بنوك أيرلندا ستكون ملمحا رئيسيا على الأرجح. لكنه هون من ضغوط تمارسها على دبلن دول أخرى بمنطقة اليورو لرفع ضرائب الشركات المنخفضة والتي جذبت شركات متعددة الجنسيات كثيرة الى أيرلندا قائلا ان تغيير ضريبة الشركات ليس على جدول الأعمال وانه سيعرقل النمو. وأضاف لينيهان أن المبلغ الذي تعتزم أيرلندا طلبه لن يكون "من ثلاثة أرقام" نافيا بذلك تقرير صدر سابقا بأن أيرلندا قد تحتاج ما يصل الى 120 مليار يورو. وأن أيرلندا قد تحتاج 45 الى 90 مليار يورو (63 إلى 126 مليار دولار) بناء على ما اذا كانت تحتاج المساعدة لبنوكها فحسب أم لتغطية الإنفاق الحكومي العام أيضا. ويزور مسؤولون من صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية دبلن لبحث تقديم مساعدة مالية الى أيرلندا لمعاونتها في مواجهة التزامات ضخمة على بنوكها وهي المشكلة التي تسببت في ارتفاع حاد لتكاليف الاقتراض.

المصدر: **:** رويترز

التضخم في الولايات المتحدة يبقى عند مستوياته المنخفضة مسجلاً 1.2%

بقي التضخم في الولايات المتحدة ضئيلاً جداً على الرغم من الارتفاع البسيط في أسعار الاستهلاك في أكتوبر. وبحسب الأرقام التي نشرتها وزارة العمل فإن التضخم الأساسي لم يسبق أن كان على هذا المستوى المتدني في تاريخ الولايات المتحدة الحديث. وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 0.2% مقارنة بالشهر الذي سبق، وذلك بعدما كان ارتفع بنسبة 0.1% في سبتمبر. وكان المحللون يتوقعون ارتفاعا أكبر، نسبته 0.3%، بحسب معدل توقعاتهم. وكمعدل سنوي يكون التضخم قد سجل نسبة 1.2% مقابل 1.1% في أيلول/سبتمبر، ما يعني أنه لا يزال ضئيلا جدا. وقالت الوزارة "بما أن هذا الأمر تكرر مراراً خلال الأشهر الأخيرة، فإن العامل الرئيسي لارتفاع (المؤشر) هو ارتفاع سعر أحد مكوناته وهو الطاقة". وباستثناء المواد الغذائية والطاقة، كان التضخم الأساسي معدوما في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي، في حين كان المحللون يتوقعون ارتفاعا بسيطا في الأسعار بنسبة 0.1%. وأعلن الاحتياطي الفدرالي (المصرف المركزي الأمريكي) مطلع تشرين الثاني/نوفمبر أنه يعتزم ضخ 600 مليار دولار سيولة إضافية في الدورة الاقتصادية لدفع العجلة الاقتصادية ولا سيما تعزيز سوق العمل ولجم التضخم السلبي الذي يتخوف المصرف المركزي من أن تكون تبعاته على الاقتصاد الأمريكي كارثية. من جهة ثانية، أظهرت بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية هبوطا في واردات الولايات المتحدة النفطية الأسبوع الماضي من السعودية وكندا والمكسيك أكبر موردي النفط إلى السوق الأمريكي.

المصدر: **:** رويترز

في قرار قد يجمّد 45 مليار دولار: الصين تلجم تدفق السيولة في السوق برفع احتياطي المصارف

أعلن البنك المركزي الصيني أنه سيرفع الاحتياطي الإلزامي للبنوك بنسبة 0.5% ابتداءً من 29 نوفمبر الجاري وذلك للمرة الخامسة خلال العام الحالي. أصبحت هذه هي المرة الثانية التي يجرى فيها زيادة الاحتياطي الإلزامي للبنوك الصينية خلال الشهر الجاري. وذكر بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في بيان على موقعه الالكتروني أعلن أن تلك الخطوة تهدف إلى تعزيز عمليات إدارة السيولة. وأشارت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) إلى أن تلك الخطوة من شأنها تجميد نحو 300 مليار يوان (44.8 مليار دولار)، موضحة أن معدل الاحتياطي الإلزامي للبنوك الأربعة الكبرى التي تمتلكها الدولة في الصين سيصبح 18.5% مع بدء العمل بالقواعد الجديدة.

المصدر: **:** كونا

انخفاض عدد الشيكات المرتجعة بنسبة 50%

كشفت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة" عن أن إجمالي عدد الشيكات المرتجعة انخفض خلال الربع الثالث من عام 2010 بنسبة 50 في المائة عما كان عليه في الربع الثالث من العام الماضي. وقالت "سمه" أن إجمالي عدد الشيكات المرتجعة بنهاية الربع الثالث من العام الجاري بلغ 21781 شيكا، فيما بلغ إجمالي عدد الشيكات المرتجعة بنهاية الربع الثالث من عام 2009 43457 شيكا. وأوضحت الشركة أن إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة بنهاية الربع الثالث من العام الجاري انخفض بنسبة 12 في المائة مقارنة بنهاية الربع الثالث من العام الماضي، حيث بلغت قيمة الشيكات المرتجعة بنهاية الربع الثالث في 2010 حوالي 2.89 مليار ريال مقارنة بحوالي 3.28 مليارات ريال في نهاية الربع الثالث من عام 2009. وأضافت أن إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة للأفراد انخفض من حوالي 1.44 مليار ريال في نهاية الربع الثالث من عام 2009 إلى حوالي 645 مليون ريال في نهاية الربع الثالث من العام الجاري. كما ارتفع إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة للشركات من حوالي 1.8 مليار ريال في نهاية الربع الثالث من عام 2009 إلى حوالي 2.25 مليار ريال في نهاية الربع الثالث من عام 2010.

المصدر: صحيفة الرياض

تراجع حجم التبادل التجاري للسلطنة العام الماضي 25%

ذكر تقرير صادر عن وزارة التجارة والصناعة أن حجم التبادل التجاري للسلطنة في العام الماضي انخفض بمعدل 9 .24% مقارنة بعام 2008، وذلك نتيجة لتدني أسعار النفط العالمية التي أدت إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية بنسبة 37%، وغير النفطية ب 8 .5%، وأيضاً الواردات ب1 .22%، في حين سجل الميزان التجاري فائضاً متواضعاً بلغ 37678 مليون ريال في العام الماضي. أشار التقرير إلى أن قطاع الصناعة يمثل ركيزة مهمة من ركائز إستراتيجية التنمية طويلة المدى كأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل القومي والحد من الاعتماد على النفط وكذلك قدرته على الإسهام في سد جانب كبير من احتياجات المجتمع العماني وزيادة الأيدي العاملة وتحقيق قيمة مضافة عالية للموارد الوطنية، كما يمتلك قطاع المعادن العديد من المقومات التي تؤهله للقيام بدور فعال في تنويع القاعدة الإنتاجية، حيث تدخل منتجاته كمواد خام ومدخلات لكثير من الصناعات التي من شأنها تعزيز الصناعة الوطنية ورفع درجة التشابك بين القطاعين. أفاد التقرير بأن الحكومة العمانية قامت بتقديم الدعم للمستثمر ورجل الأعمال أياً كانت جنسيته، كما انبثقت فكرة إقامة نظام المحطة الواحدة "دائرة خدمات المستثمرين" بمشاركة جهات حكومية عدة من أجل خدمة المستثمرين بسرعة وكفاءة عالية وبأقل التكاليف وفي مكان واحد، حيث ارتفع متوسط عدد المعاملات المسجلة في السجل التجاري إلى 200 ألف معاملة سنوياً، كما ارتفعت نسبة إنجاز المعاملات في المحطة الواحدة بعد تطبيق النظام التقني الجديد، حيث يتم الانتهاء من التراخيص المطلوبة "لجميع الطلبات المحلية والأجنبية" والبت في متطلباتها وإنجاز ما نسبته 80% من هذه الإجراءات خلال اليوم نفسه، أمّا النسبة المتبقية من هذه الإجراءات فإنها تحال إلى التدقيق على الجوانب القانونية ودراسة المرفقات لتصدر الموافقات خلال بضعة أيام، إذ يتضح أن معظم التصاريح التي تم إنجازها كانت لقطاع التجارة بنسبة 98% مقارنة بقطاعي الصناعة والمعادن، فيما بلغ عدد التصاريح للوكالات التجارية الخارجية والتي تم الانتهاء منها خلال العام الماضي 13205 مقارنة بعام 2008 حيث بلغت 9147 تصريحاً، أما بالنسبة لتصاريح المؤسسات الفردية فبلغت نسبتها 69% مقارنة بالشركات محدودة المسؤولية، حيث بلغت 12%، أما الشركات الأخرى فوصلت نسبتها إلى 19% .

المصدر: الخليج

عائدات الحج ترتفع إلى 35 مليار ريال هذا العام

قدر مختصون عائدات الحج هذا العام (1431 هـ) بنحو 35 مليار ريال (9.2 مليار دولار)، بزيادة 4 مليارات ريال عن الموسم الماضي، مشيرين إلى أن النشاطات الاقتصادية المرتبطة بموسم الحج تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي في السعودية، وأن قطاعات الإسكان والنقل والصرافة كانت أكثر القطاعات ربحية هذه السنة، حسب ما نشرته صحيفة الحياة اللندنية. وأنعش موسم الحج أسواق مكة المكرمة التي شهدت ازدحاماً ورواجاً في المبيعات، فبعد أن يؤدي كثيرون من ضيوف الرحمن الصلاة في الحرم المكي، يبدءون في التسوق في جوار الحرم، لشراء الهدايا للأهل والأصدقاء.

المصدر: العربية.نت

84 مليار درهم عقود البناء والإنشاءات في الإمارات 2010

قبل يوم واحد من انطلاق فعالياته، كشفت الجهة المنظمة لمعرض "الخمسة الكبار"، عن عقود متفق عليها بقيمة تتجاوز 23 مليار دولار (84 مليار درهم) في قطاع الإنشاء والبناء بدولة الإمارات، في مؤشر آخر على أن هذا العام ستشهد إبرام العديد من العقود الضخمة والمجزية. ويقدم "تقرير صناعة الإنشاءات ببلدان مجلس التعاون الخليجي 2010" الذي أعدته المؤسسة البحثية "فنتشرز" بتكليف من "دي إم جي إيفنتس"، الشركة المنظمة لمعرض "الخمسة الكبار" بالتزامن مع انعقاد دورة هذا العام الذي ينطلق في دبي اليوم، تحليلاً معمقاً لخمسة قطاعات فرعية تنضوي تحت مظلة صناعة الإنشاء والبناء، هي مرافق التجزئة والمرافق التجارية والإسكانية والسياحية والترفيهية، إذ رصد التقرير نموها وآفاقها في الأمد المنظور في ظل الظروف الاقتصادية السائدة . وفقاً للتقرير فقد بلغت قيمة عقود الإنشاء والبناء ببلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2010 نحو 71.92 مليار دولار، حصة دولة الإمارات منها نحو 23.53 مليار دولار . فيما قدر الإنفاق الفعلي في هذا القطاع، خلال الفترة المقابلة، بنحو 54.06 مليار دولار، بلغت حصة دولة الإمارات العربية المتحدة منها نحو 23.501 مليار دولار. وفي ضوء العقود الضخمة المبرمة خلال فترة الطفرة بين عامي 2007 و2008 بدولة الإمارات، حافظ الإنفاق في قطاع الإنشاء والبناء على قوته، إلى أن وصلت تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى ذروتها في عام 2010 . ويتوقع المراقبون أن يسترد هذا القطاع عافيته في الفترة بين عامي 2011-2012 في ضوء مشاريع البنية التحتية الضخمة التي تعتزم الحكومة الإماراتية تنفيذها، فضلاً عن استمرار أعمال التطوير المنفذة في إطار "خطة أبوظبي 2030". وللمرة الأولى في المنطقة، أعلنت مؤسسات عالمية عاملة في مجال البناء والتشييد عن اقامة سلسلة من الدورات الخاصة في مجال البيئة والإدارة والتقنية . وسوف تعقد تلك الدورات التدريبية خلال معرض الخمسة الكبار 2010 الحدث الرائد في المنطقة لصناعة البناء والتشييد العالمية. وينطلق المعرض اليوم في مركز دبي التجاري وهو أحد أهم المعارض المختصة في صناعة البناء والإنشاء بمنطقة الشرق الأوسط ويستمر في الفترة من 22-25 الجاري . ويشارك في الحدث المُرتقب ما يزيد على 2500 جهة عارضة تمثل سبعين دولة من أنحاء العالم تشمل كبرى الشركات العالمية المزودة بمعدات التشييد والبناء وأهم العلامات التجارية العالمية المختصة في هذا المضمار، فضلاً عن وكلائهم وموزعيهم في بلدان المنطقة . كما يتضمن معرض "الخمسة الكبار 2010" 29 جناحاً وطنياً

المصدر: **:** الخليج

أبوظبي تخطط لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر 9% سنوياً

تهدف أبوظبي إلى رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، حيث تُخطط الإمارة لزيادة الاستثمارات المباشرة بمعدل نمو 9% سنوياً. كما تسعى الإمارة إلى زيادة الصادرات غير النفطية إلى 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي يدعم تنويع الهيكل الإنتاجي والحد من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي. وكانت إحصاءات رسمية أشارت إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استقطبته الإمارة عام 2007 بلغ 31,5 مليار درهم، مرتفعا بنحو 95% مقارنة بالعام 2006. وتحرص أبوظبي، بحسب الفصل السابع من التقرير الاقتصادي لإمارة أبوظبي 2010 الذي أصدرته دائرة التنمية الاقتصادية إلى توزيع التدفقات الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، لينعكس بالإيجاب على مواصلة التنويع الاقتصادي. ولتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي المرجوة، فإن الخطة الاقتصادية الخمسية الأولى لإمارة أبوظبي تستهدف توجيه 31,6% من إجمالي استثمارات الخطة إلى قطاع السياحة، ونحو 27,8% منها إلى البتروكيماويات، فيما يبلغ نصيب التجارة والخدمات اللوجستية نحو 15,1%، كما يبلغ نصيب الطاقة المتجددة نحو 12,4%، ونصيب الصناعات التحويلية والأساسية (باستثناء البتروكيماويات) نحو 7,7% من إجمالي الاستثمارات الموجهة خلال فترة الخطة الاقتصادية الأولى. وبحسب التقرير، يهدف المركز إلى إنجاز ما لا يقل عن 95% من التراخيص الجديدة التي تحتاج إلى موافقات خارجية خلال مدة أقصاها 4 أيام عمل.

المصدر: **:** الاتحاد

أسعار المستهلك بالدولة تسجل ارتفاعاً بنسبة 1,85% خلال أكتوبر

سجلت أسعار المستهلك في الدولة ارتفاعاً خلال شهر أكتوبر الماضي مقداره 1,85%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2009، في حين سجل ارتفاعا بنسبة 0.58% مقارنة بشهر سبتمبر الماضي، بحسب البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء. وأظهرت البيانات، ارتفاع أسعار المستهلك نهاية الأشهر العشرة الأولى مقداره 0,74%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2009، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك "سنة الأساس 2007" إلى 116,73 مقارنة بـ 116,06 خلال شهر سبتمبر 2010. وبحسب البيانات الصادرة يلاحظ أن أسعار الأغذية وأسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأسعار الترويح والثقافة وأسعار التجهيزات والمعدات المنزلية وأسعار السلع والخدمات المتنوعة هي سبب الارتفاع الحاصل في الأسعار خلال الشهر الحالي مقارنة بأسعار الشهر السابق، بينما اتسمت أسعار بقية السلع في المجموعات الأخرى بالارتفاع الطفيف أو الانخفاض أو الاستقرار أحياناً مقارنة بأسعار الشهر السابق. وفي أبوظبي فقد سجلت الأسعار ارتفاعاً بنسبة 0,43% خلال شهر أكتوبر 2010 مقارنة مع شهر سبتمبر السابق. أما دبي فقد شهدت استقراراً في الأسعار خلال هذا الشهر.

المصدر: **:** الاتحاد